



تقرير اللجنة المشتركة  
من لجنة الشئون الدستورية والتشريعية، ومكتب لجنة القوى العاملة  
عن مشروع قانون مُقدم من السيد النائب/ علي بدر ، وستين نائباً آخرين، بتعديل  
بعض أحكام القانون رقم 10 لسنة 1972 بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي

## الإجراءات:

• **أحال الأستاذ الدكتور رئيس المجلس في 30 من مايو سنة 2021، إلى لجنة مشتركة من لجنة الشئون الدستورية والتشريعية، ومكتب لجنة القوى العاملة، مشروع قانون مُقدماً من السيد النائب/ علي بدر، وستين نائباً آخرين، بتعديل بعض أحكام القانون رقم 10 لسنة 1972 بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي ، وذلك لبحثه ودراسته وإعداد تقرير عنه للعرض على المجلس.**

• **عقدت اللجنة المشتركة اجتماعاً لنظره في 6 من يونيو سنة 2021، برئاسة السيد المستشار/ إبراهيم الهندي رئيس اللجنة المشتركة، وبحضور السادة أعضاء اللجنة المشتركة.**

حضره ممثلاً عن الحكومة السادة:

1. المستشار/ سيد شعراوي "قطاع التشريع بوزارة العدل"
2. المستشار/ محمد مصطفى عابد "المستشار القانوني لرئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة".

• **استعرضت اللجنة المشتركة مشروع القانون المشار إليه ومذكرته الإيضاحية<sup>(1)</sup>، واستعادت نظر الدستور، واطلعت على قانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجنائية، والقانون رقم 162 لسنة 1958 بشأن حالة الطوارئ، وقانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم 61 لسنة 1963، والقانون رقم 10 لسنة 1972 بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي، والقانون رقم 47 لسنة 1972 بشأن مجلس الدولة، وقانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم 48 لسنة 1978، وقانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم 203 لسنة 1991، والقانون رقم 8 لسنة 2015 في شأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين، وقانون مكافحة الإرهاب الصادر بالقانون رقم 94 لسنة 2015، وقانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم 81 لسنة 2016، وعلى قانون اللائحة الداخلية للمجلس.**

• **وبعد أن استمعت اللجنة المشتركة إلى إيضاحات ومناقشات السادة الأعضاء، ورأي السادة ممثلي الحكومة، تورد اللجنة تقريرها عن مشروع القانون المعروض فيما يلي:**

مقدمة.

<sup>(1)</sup> مرفق بالتقرير.

أولاً: فلسفة مشروع القانون المعروض وأهدافه.  
ثانياً: أبرز الملامح الأساسية لمشروع القانون-  
ثالثاً: النصوص الدستورية الحاكمة لمشروع القانون-  
رابعاً: أبرز التعديلات التي أجرتها اللجنة المشتركة على مشروع القانون.  
خامساً: رأي اللجنة المشتركة.

## مقدمة:

تمارس الدولة نشاطها الوظيفي من خلال موظفيها فهم أداة الدولة لتحقيق أهدافها والتي من أبرزها ضمان سير المرافق العامة بانتظام وتحقيق مصلحة الوطن والمواطنين، وتعد الوظيفة العامة تكليفاً للموظف العام وليست تشريعاً. ويرتب النظام الإداري في أي دولة العديد من الحقوق وكذلك الواجبات. وقد صدر قانون الخدمة المدنية رقم 81 لسنة 2016 وكافة القوانين واللوائح المنظمة للعمل في الجهاز الإداري للدولة ومؤسساتها، وذلك للارتقاء بمستوى إدارتهم ورفع كفاءة العمل، ومكافحة الفساد. حيث يأتي تطوير القطاع الإداري في مصر في أولى اهتمامات الدولة المصرية، كما أصبحت خطة تطويره وتحقيق الإصلاح الإداري وتطوير مستوى الخدمة والشفافية مسئولية على عاتق الدولة وجميع الجهات المعنية في هذا الشأن.

## أولاً: فلسفة مشروع القانون المعروض وأهدافه:

جاء مشروع القانون المعروض -كاستحقاق دستوري- للحفاظ على الأمن القومي المصري ولمكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام، ومتسقاً مع المادة (237) من الدستور والتي تنص على أن: "تلتزم الدولة بمواجهة الإرهاب، بكافة صورته وأشكاله، وتعقب مصادر تمويله، وفق برنامج زمني محدد، باعتباره تهديداً للوطن وللمواطنين، مع ضمان الحقوق والحريات العامة. وينظم القانون أحكام وإجراءات مكافحة الإرهاب والتعويض العادل عن الأضرار الناجمة عنه وبسببه". كما أنه جاء -أيضاً- لتمكين الجهاز الإداري والجهات التابعة للدولة من أداء دورها المنوط بها قانوناً استجابة لمتطلبات الدولة والمجتمع للإصلاح الإداري والتي هي في أساسها وهدفها الأسمى تقديم أفضل خدمة بأعلى جودة للمواطن المصري. لذا، جاء مشروع القانون المعروض مستهدفاً تعديل بعض أحكام القانون رقم 10 لسنة 1972 بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي.

## ثانياً: أبرز الملامح الأساسية لمشروع القانون:

انتظم مشروع القانون المعروض في مادة إصدار، بخلاف مادة النشر، وذلك على النحو التالي:

### المادة الأولى

**جاءت المادة الأولى باستبدال المواد (1) و (2/ فقرة أولى) و (3) من القانون رقم 10 لسنة 1972 بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي. مادة (1):**

أوردت المادة (1) المستبدلة بالفقرة الأولى حصر الجهات التي يجوز فصل الموظفين أو العاملين بها بغير الطريق التأديبي على نحو يشمل وحدات الجهاز الإداري للدولة، ووحدات الإدارة المحلية، والجهات المخاطبة بأحكام قانون الخدمة المدنية، والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية، وأشخاص القانون العام، وشركات القطاع العام، وشركات قطاع الأعمال العام، والعاملين الذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة، ودون المساس بما قد يكون مقرراً لبعض الفئات من ضمانات دستورية في مواجهة العزل.

كما تم استحداث بند جديد بالمادة (1) برقم (هـ) جاء بحكم جديد يُضاف إلى أحوال فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي وهي حالة إدراج الموظف أو العامل على قوائم الإرهابيين وفقاً للقانون رقم 8 لسنة 2015 في شأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين وذلك اتساقاً مع المنطق القانوني السليم.

#### مادة (2):

أجازت المادة (2) المستبدلة في فقرتها الأولى لرئيس الجمهورية أن يفوض السلطة الأدنى مباشرة ممثلة في رئيس مجلس الوزراء في إصدار قرار الفصل وذلك تخفيفاً للعبء الإداري في ضوء اتساع رقعة الجهات المخاطبة بالقانون.

#### مادة (3):

تضمنت استبدال المادة (3) في الفقرة الأولى منها بحذف عبارة "وتكون له فيها ولاية القضاء كاملة، على أن يتم الفصل في الدعوى خلال سنة على الأكثر من تاريخ رفعها" الواردة بعجز الفقرة، وذلك اتساقاً مع أحكام قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم 47 لسنة 1972 وتحديداً المادة (10/ بند عاشر) المتضمنة اختصاص مجلس الدولة بالفصل في طلبات التعويض عن القرارات الصادرة بالفصل بغير الطريق التأديبي، والمادة (49) التي تنص على سلطة المحكمة في وقف التنفيذ وصرف المرتب كله أو بعضه إذا كان القرار صادراً بالفصل.

كما تم استبدال الفقرة الثانية بحيث يكون للمحكمة أن تحكم بالتعويض بدلاً من الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه، وذلك في ضوء الأسباب التي ترى المحكمة أن المصلحة العامة تقتضيها بدون تحديد الفئة الوظيفية التي يشغلها الموظف أو العامل دون قيد على سلطة المحكمة.

#### المادة الثانية

وهي المادة الخاصة بنشر القانون في الجريدة الرسمية، والعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

### ثالثاً: النصوص الدستورية الحاكمة لمشروع القانون:

#### دباجة الدستور:

... نحن نؤمن بأن لكل مواطن الحق في العيش على أرض هذا الوطن في أمن وأمان، وأن لكل مواطن حقاً في يومه وفي غده.  
نكتب دستوراً يصون حرياتنا، ويحمي الوطن من كل ما يهدده أو يهدد وحدتنا الوطنية...

#### المادة (86):

"الحفاظ على الأمن القومي واجب، والتزام الكافة بمراعاته مسئولية وطنية، يكفلها القانون.

والدفاع عن الوطن، وحماية أرضه شرف وواجب مقدس، والتجنيد إجباري وفقاً للقانون."

#### المادة (190):

" مجلس الدولة جهة قضائية مستقلة، يختص دون غيره بالفصل في المنازعات الإدارية، ومنازعات التنفيذ المتعلقة بجميع أحكامه، كما يختص بالفصل في الدعاوى والطعون التأديبية، ويتولى الإفتاء في المسائل القانونية للجهات التي يحددها القانون، ومراجعة مشروعات القوانين والقرارات ذات الصفة التشريعية، التي تحال إليه، ومراجعة مشروعات العقود التي يحددها ويحدد قيمتها القانون وتكون الدولة أو إحدى الهيئات العامة طرفاً فيها، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى."

#### المادة (237):

"تلتزم الدولة بمواجهة الإرهاب، بكافة صورته وأشكاله، وتعقب مصادر تمويله، وفق برنامج زمني محدد، باعتباره تهديداً للوطن وللمواطنين، مع ضمان الحقوق والحريات العامة. وينظم القانون أحكام وإجراءات مكافحة الإرهاب والتعويض العادل عن الأضرار الناجمة عنه وبسببه."

**رابعاً: أبرز التعديلات التي أدخلتها اللجنة المشتركة على مشروع القانون:**  
**ارتأت اللجنة إجراء تعديلات على مشروع القانون المعروض لضبط وإحكام الصياغة**  
**وكان أبرزها على النحو التالي:**

- تعديل مسمى مشروع القانون - كما وافقت عليه اللجنة المشتركة- بإضافة قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم 81 لسنة 2016، ليصبح (مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 10 لسنة 1972 فى شأن الفصل بغير الطريق التأديبي، وقانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم 81 لسنة 2016).
- تقسيم المادة (1) وإعادة صياغتها لتصبح مادتين برقمي (1)ـ (1/ مكرراً)، وذلك لضبط واحكام الصياغة.
- تعديل المادة (2) وإعادة صياغتها فى فقرتين (أولى وثانية)، تحقيقاً لتكامل النص مع قانون رقم 8 لسنة 2018 فى شأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين.
- استحدثت اللجنة مادة ثانية إلى مشروع القانون ليصبح ثلاث مواد بدلاً من مادتين، بإضافة مادة برقم (1/ مكرراً) إلى القانون رقم 10 لسنة 1972 فى شأن الفصل بغير الطريق التأديبي، وإجراء تعديل على المادة (69) من قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم 81 لسنة 2016 وذلك بإضافة بند جديد برقم (11) إلى المادة يتضمن الفصل بغير الطريق التأديبي ضمن أسباب انتهاء خدمة الموظف، تحقيقاً للتناسق التشريعي مع تعديل القانون رقم 10 لسنة 1972 فى شأن الفصل بغير الطريق التأديبي.

### **خامساً: رأي اللجنة المشتركة:**

بعد أن استعرضت اللجنة المشتركة مشروع القانون المعروض وبعد مناقشات السادة الأعضاء، ارتأت اللجنة أن مشروع القانون جاء -كاستحقاق دستوري- متسقاً مع أحكامه التي تضع على الدولة التزاماً بالحفاظ على الأمن القومي المصري ومكافحة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله، وكذلك مكافحة الفساد، حيث إن الوظيفة العامة تكليف للقائمين بها لحسن سير مؤسسات الدولة.

كما أنه جاء متسقاً مع أحكام القرار بقانون رقم 8 لسنة 2015 في شأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين والتي ترتب وبقوة القانون على نشر قرار الإدراج فقد شرط حسن السمعة والسييرة اللازم لتولي الوظائف والمناصب العامة أو النيابة.

وتنوه اللجنة أن المشروع يتضمن أحقية الموظف أو العامل الصادر بشأنه قرار بالفصل فى اللجوء إلى القضاء.

**وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة أرسلت خطابات أخذ رأي كل من مجلس الدفاع الوطني، ومجلس القضاء الأعلى، ومجلس الدولة، وهيئة النيابة الإدارية، وهيئة قضايا الدولة، والمجلس الأعلى للشرطة، طبقاً لأحكام المواد (185، 203، 207) من الدستور.**

**هذا، وتحقيقاً للتناسق التشريعي وغاية المشرع فى تعديل القانون رقم 10 لسنة 1972 فى شأن الفصل بغير الطريق التأديبي، فقد استدعى ذلك تعديل قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم 81 لسنة 2016.**

**وفي ضوء ما تقدم**

**قررت اللجنة الموافقة على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 10 لسنة 1972 فى شأن الفصل بغير الطريق**



## جدول مقارن

النص في مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة المشتركة	النص في مشروع القانون المقدم من السيد النائب/ علي بدر ، وستين نائباً آخرين	النص في القانون القائم
<p style="text-align: center;">مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 10 لسنة 1972 في شأن الفصل بغير الطريق التأديبي، وقانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم 81 لسنة 2016</p> <p style="text-align: center;">باسم الشعب، رئيس الجمهورية</p>	<p style="text-align: center;">مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 10 لسنة 1972 بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي</p> <p style="text-align: center;">رئيس مجلس الوزراء بعد الاطلاع على الدستور؛ وعلى قانون العقوبات؛ وعلى قانون الإجراءات الجنائية؛ وعلى القانون رقم 162 لسنة 1958 بشأن حالة الطوارئ؛ وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم 61 لسنة 1963؛ وعلى القانون رقم 10 لسنة 1972 بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي؛ وعلى القانون رقم 47 لسنة 1972 بشأن مجلس الدولة؛ وعلى قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر- بالقانون رقم 48 لسنة 1978؛ وعلى قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر- بالقانون رقم 203 لسنة 1991؛</p>	<p style="text-align: center;">قانون رقم 10 لسنة 1972 في شأن الفصل بغير الطريق التأديبي</p>
	<p style="text-align: center;">وعلى القانون رقم 8 لسنة 2015 في شأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين؛</p>	

النص في مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة المشتركة	النص في مشروع القانون المقدم من السيد النائب/ علي بدر ، وستين نائباً آخرين	النص في القانون القائم
<p>قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:</p> <p><b>المادة الأولى</b></p> <p>يُستبدل بنصوص المواد (1)، و(2)، و (3) من القانون رقم 10 لسنة 1972 بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي، النصوص الآتية:</p> <p><b>مادة (1):</b></p> <p><u>مع عدم الإخلال بالضمانات الدستورية المقررة لبعض الفئات في مواجهة العزل من الوظيفة، تسري أحكام هذا القانون على العاملين بوحدات الجهاز الإداري بالدولة من وزارات، ومصالح، وأجهزة حكومية، ووحدات الإدارة المحلية، والهيئات العامة، وغيرها من الأجهزة التي لها موازنات خاصة، والعاملين الذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة، والعاملين بشركات القطاع العام، وشركات قطاع الأعمال العام.</u></p>	<p>وعلى قانون مكافحة الإرهاب الصادر بالقانون رقم 94 لسنة 2015؛ وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم 81 لسنة 2016؛ وبعد موافقة مجلس الوزراء؛</p> <p><b>قرر:</b> مشروع القانون الآتي نصه، يقدم إلى مجلس النواب:</p> <p><b>(المادة الأولى)</b></p> <p>يُستبدل بنصوص المواد (1)، و(2)/فقرة أولى)، و (3) من القانون رقم 10 لسنة 1972 بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي، النصوص الآتية:</p> <p><b>مادة (1):</b></p> <p><u>مع عدم الإخلال بالسلطات التي يقررها القانون في حالة إعلان الطوارئ، لا يجوز الفصل بغير الطريق التأديبي للموظفين أو العاملين، بحسب الأحوال، بإحدى وحدات الجهاز الإداري للدولة، أو وحدات الإدارة المحلية، أو أي من الجهات المخاطبة بأحكام قانون الخدمة المدنية، أو الذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة، وذلك من غير الفئات المقرر لها ضمانات دستورية في مواجهة العزل، وكذا الموظفين والعاملين بالهيئات العامة الخدمية والإقتصادية، أو المؤسسات العامة، أو أي من أشخاص القانون العام، أو شركات القطاع العام، أو شركات قطاع الأعمال العام، إلا في</u></p>	<p><b>مادة (1):</b></p> <p><u>مع عدم الإخلال بالسلطات التي يقررها القانون في حالة إعلان الطوارئ، لا يجوز فصل العامل بإحدى وظائف الجهاز الإداري للدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة ووحداتها الاقتصادية بغير الطريق التأديبي إلا في الأحوال الآتية:</u></p>



النص في مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة المشتركة	النص في مشروع القانون المقدم من السيد النائب/ علي بدر ، وستين نائباً آخرين	النص في القانون القائم
	<p><u>الأحوال الآتية:*</u></p> <p>(أ) إذا أخل بواجبات الوظيفة بما من شأنه الإضرار الجسيم بالإنتاج أو بمصلحة اقتصادية للدولة أو لأي من الجهات المنصوص عليها بهذه المادة.</p> <p>(ب) إذا قامت بشأنه دلائل جدية، على ما يمس أمن الدولة وسلامتها.</p> <p>(ج) إذا فقد أسباب الصلاحية للوظيفة التي يشغلها لغير الأسباب الصحية.</p> <p>(د) إذا كان فاقداً للثقة والاعتبار.</p> <p>(هـ) إذا أدرج على قوائم الإرهابيين المنظمة بأحكام القانون رقم 8 لسنة 2015 في شأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين على أن يعاد إلى عمله في حالة إلغاء قرار الإدراج.</p>	<p>(أ) إذا أخل بواجبات الوظيفة بما من شأنه الإضرار الجسيم بالإنتاج أو بمصلحة اقتصادية للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة.</p> <p>(ب) إذا قامت بشأنه دلائل جدية على ما يمس أمن الدولة وسلامتها.</p> <p>(ج) إذا فقد أسباب الصلاحية للوظيفة التي يشغلها لغير الأسباب الصحية، وكان من شاغلي وظائف الإدارة العليا.</p> <p>(د) إذا فقد الثقة والاعتبار، وكان من شاغلي وظائف الإدارة العليا.</p>

\*\* تم النص على هذه الأحوال وتعديلها في مادة مستحدثة برقم (1) مكرراً والتي تتضمن جواز فصل العاملين بالجهات المشار إليها بغير الطريق التأديبي.

النص في مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة المشتركة	النص في مشروع القانون المقدم من السيد النائب/ علي بدر ، وستين نائباً آخرين	النص في القانون القائم
<p>مادة (2): يكون فصل العامل بقرار مسبب يصدر من رئيس الجمهورية أو من يفوضه بناءً على عرض الوزير المختص بعد سماع أقوال العامل، ويخطر العامل بقرار الفصل ولا يترتب على فصل العامل طبقاً لأحكام هذا القانون حرمانه من المعاش أو المكافأة.</p> <p>ومع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم 8 لسنة 2015 في شأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين، في حال توافر سبب أو أكثر من أسباب الفصل المشار إليها في المادة (1/ مكرراً) من هذا القانون يوقف العامل بقوة القانون عن العمل لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو لحين صدور قرار الفصل أيهما أقرب، مع وقف صرف نصف أجره طوال فترة الوقف عن العمل، ويبلغ العامل بقرار الوقف.</p>	<p>مادة (2/ فقرة أولى): يُفصل الموظف أو العامل في الأحوال المبينة بالمادة (1)، بعد سماع أقواله، بقرار من رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء في أحوال تفويضه، وذلك دون إخلال بحقه في المعاش أو المكافأة.</p>	<p>مادة (2): يتم الفصل في الأحوال المبينة بالمادة السابقة بقرار من رئيس الجمهورية بناءً على اقتراح الوزير المختص بعد سماع أقوال العامل، وذلك دون إخلال بحقه في المعاش أو المكافأة. وفي جميع هذه الأحوال يجب أن يكون قرار الفصل مسبباً ويبلغ إلى العامل المفصول. ولا يجوز الالتجاء إلى الفصل بغير الطريق التأديبي إذا كانت الدعوى بطلب الفصل قد رفعت أمام المحكمة التأديبية.</p>
<p>مادة (3): تختص محكمة القضاء الإداري دون غيرها، بالفصل في الطلبات التي يقدمها العاملون بالجهات المشار إليها في المادة (1) من هذا القانون، طعناً في القرارات النهائية الصادرة بالفصل بغير الطريق التأديبي طبقاً لهذا القانون.</p>	<p>مادة (3): يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري، دون غيره، بالفصل في الطلبات التي يقدمها الموظفون أو العاملون المنصوص عليهم في المادة (1) من هذا القانون، طعناً في القرارات النهائية الصادرة بالفصل بغير الطريق التأديبي طبقاً لهذا القانون.</p>	<p>مادة (3): يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري، دون غيره، بالفصل في الطلبات التي يقدمها العاملون بإحدى وظائف الجهاز الإداري للدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة ووحداتها الاقتصادية، بالطعن في القرارات النهائية الصادرة بالفصل بغير الطريق</p>

النص في مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة المشتركة	النص في مشروع القانون المقدم من السيد النائب/ علي بدر ، وستين نائباً آخرين	النص في القانون القائم
كما هي	ويجوز للمحكمة أن تحكم بالتعويض بدلاً من الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه، وذلك للأسباب التي ترى أن المصلحة العامة تقتضيها.	التأديبي طبقاً لهذا القانون، وتكون له فيها ولاية القضاء كاملة، على أن يتم الفصل في الدعوى خلال سنة على الأكثر من تاريخ رفعها. ويجوز للمحكمة بالنسبة لقرارات الفصل الصادرة بشأن شاغلي وظائف الإدارة العليا أو الصادرة أثناء قيام حالة الطوارئ وللأسباب التي ترى أن المصلحة العامة تقتضيها، أن تحكم بالتعويض إذا كان له مقتضى، بدلاً من الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه.
المادة الثانية تُضاف مادة برقم (1/ مكرراً) إلى القانون رقم 10 لسنة 1972 في شأن الفصل بغير الطريق التأديبي، وبند برقم (11) إلى المادة (69) من قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم 81 لسنة 2016 نصهما الآتي: مادة (1/ مكرراً):(*) لا يجوز فصل العاملين بالجهات المُشار إليها بالمادة (1) بغير الطريق التأديبي، إلا في الأحوال الآتية: (أ) إذا أحل بواجباته الوظيفية بما من شأنه الإضرار الجسيم بمرفق عام بالدولة أو		

\*\* أصلها المادة (1) من مشروع القانون المقدم من السيد النائب/ علي بدر.

النص في مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة المشتركة	النص في مشروع القانون المقدم من السيد النائب/ علي بدر ، وستين نائباً آخرين	النص في القانون القائم
<p>(ب) <u>بمصالحتها الاقتصادية</u> <u>إذا قامت بشأنه قرائن جدية على ارتكابه</u> <u>ما يمس الأمن القومي للبلاد وسلامتها،</u> <u>ويُعد إدراج العامل على قائمة الإرهابيين</u> <u>وفقاً لأحكام القانون رقم 8 لسنة 2015</u> <u>بشأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية</u> <u>والإرهابيين قرينة جدية.</u></p> <p>(ج) <u>إذا فقد الثقة والاعتبار.</u></p> <p>(د) <u>إذا فقد سبباً أو أكثر من أسباب صلاحية</u> <u>شغل الوظيفة التي يشغلها، وذلك عدا</u> <u>الأسباب الصحية.</u> <u>ولا يجوز الالتجاء إلى الفصل بغير الطريق</u> <u>التأديبي إذا كانت الدعوى بطلب الفصل قد رُفعت</u> <u>أمام المحكمة التأديبية.</u></p> <p><b>مادة (69/ بند 11):</b></p>		<p><b>قانون الخدمة المدنية</b> <b>الصادر بالقانون رقم 81 لسنة 2016</b></p> <p><b>مادة (69):</b></p> <p>تنتهي خدمة الموظف لأحد الأسباب الآتية: بلوغ سن الستين بمراعاة أحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية لاعتبارات يقدرها مد الخدمة لشاغلي الوظائف القيادية لمدة لا تجاوز ثلاث سنوات. الاستقالة. الإحالة إلى المعاش أو الفصل من الخدمة. فقد الجنسية، أو انتفاء شرط المعاملة بالمثل بالنسبة لرعايا الدول الأخرى. الانقطاع عن العمل بدون إذن خمسة عشر يوماً متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن الانقطاع كان بعذر مقبول. الانقطاع عن العمل بدون إذن ثلاثين يوماً غير متصلة في السنة. عدم اللياقة للخدمة صحياً وذلك بقرار من المجلس الطبي المختص. الاتحاق بخدمة جهة أجنبية بغير ترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية.</p>

النص فى مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة المشتركة	النص في مشروع القانون المقدم من السيد النائب/ علي بدر ، وستين نائباً آخرين	النص في القانون القائم
<p style="text-align: center;"><u>11- الفصل بغير الطريق التأديبي.</u></p>		<p>الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو تفقده الثقة والاعتبار. الوفاة، وفي هذه الحالة يُصرف ما يعادل الأجر الكامل لمدة شهرين لمواجهة نفقات الجنازة وذلك للأرمل أو لأرشد الأولاد أو من يثبت قيامه بتحمل هذه النفقات.</p> <p>تبين اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات إنهاء الخدمة لهذه الأسباب.</p>
<p style="text-align: center;"><b>المادة الثالثة (أصلها المادة الثانية)</b></p> <p>يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.</p> <p>يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة، ويُنفذ كقانون</p>	<p style="text-align: center;"><b>(المادة الثانية)</b></p> <p>يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.</p>	

النص فى مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة المشتركة	النص في مشروع القانون المقدم من السيد النائب/ علي بدر ، وستين نائباً آخرين	النص في القانون القائم
من قوانينها.		